قسم اللغويات

أفعال القلوب بين الإلغاء والتعليق

دكتورة

نجاة عبد المولى أمين

مدرس اللغويات بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسله ربه رحمة للعالمين ، وأنزل عليه القرآن بلسان عربى مبين ، وعلى آله وأصحابه ، ومن نحا نحوهم إلى يوم الدين .

وبعـــد،،،

فهذا بحث فى الدراسة النحوية عنوانه (أفعال القلوب بين الإلغاء والتعليق) واختيارى له يرجع إلى رغبتى فى إثراء المكتبة اللغوية بمزيد من الأبحاث.

وقد سرت فى البحث وفق الخطة التالية التى تتلخص فى :

١- المقدمة : ذكرت فيها عنوان البحث وسبب اختيارى له

٢- المبحث الأول : وعنوانه " أفعال القلوب "

٣- المبحث الثانى : وعنوانه : الإلغاء

٤- المبحث الثالث : وعنوانه : التعليق

٥- الخاتمة : ذكرت فيها أبرز نتائج البحث ثم ذيلت البحث بفهرس المراجع.

المبحث الأول

﴿التعريف بأفعال القلوب﴾

ذكر إمام النحاة سيبويه : " هذا باب الأفعال التى تستعمل وتلغى ، فهى ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلت ، وأريت ، ورأيت ، وزعمت ، وما يتصرف من أفعالهن ، فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت فى الإعمال والبناء على الأول ، فى الخبر والاستفهام ، وفى كل شئ .

وذلك قولك : أظن زيداً منطلقاً ، وأظن عمراً ذاهباً ، وزيداً أظن أخاك ، وعمراً زعمت أباك " (١)

وفى المفصل : هى سبعة ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت ورأيت ووجدت إذا كن بمعنى معرفة الشئ على صفة ، كقولك :

علمت أخاك كريماً ، ورأيته جواداً ، ووجدت زيداً ذا الحفاظ .

تدخل على الجملة من المبتدأ أو الخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزءين على المفعولين ، وهما على شرائطهما وأحوالهما فى أصلهما (٢) وأفعال القلوب سبعة ويتصرف منها الماضى ، والمضارع واسم الفاعل ، واسم المفعول والمصدر .

﴿ سبب التسمية بأفعال القلوب ﴾

فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب متصلة به فهى أمور باطنية ذكر فى شرح المفصل : اعلم أن هذه الافعال أفعال غير مؤثرة ، ولا واصلة منك إلى غيرك ، وإنما هى أمور تقع فى النفس ، وتلك الأمور : عِلمٌ وظَنٌ وشَكٌ ، فالعلم هو القطع على شئ بنفى أو إيجاب ، وهذا القطع يكون ضرورياً وعقلياً فالضرورى كالمدرك بالحواس الخمس نحو : علمنا بأن السماء فوقنا والأرض تحتنا ، وأن الاثنين أكثر من الواحد وأقل من الثلاثة ، ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية كالعلم بالألم واللذة ونحوهما ، وأما العقلى فما كان عن دليل من غير معارض فإن وجد معارض من دليل آخر ، وتردد النظر بينهما على سواء ، فهو

---

(١) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ١١٨/١ - ١١٩ الناشر مكتبة الخانجى - القاهرة ، ط الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨م

(٢) المفصل للزمخشرى عن شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٧ - ٧٨ ط / مكتبة المتنبى

شك ، وإن رجح أحدهما ، فالراجح ظن والمرجوح وهم (١) " وفى شرح التسهيل : " وسميت قلبية لقيام معانيها بالقلب " (٢)

من أحوال أفعال القلوب
﴿ الإعمال ﴾

وهو نصبها للمفعولين اللذين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت أفعال القلوب على المفعولين ، ولم يفصل بينهما نحو : ظننت زيداً قائماً .
ذكر فى شرح شذور الذهب " اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات : الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق . فأما الإعمال فهو نصبها المفعولين ، وهو واجب إذا تقدمت عليهما ، ولم يأت بعدها مُعَلِّقٌ نحو : ظننْتُ زيداً عالماً (٣)
هذا مذهب البصريين ، ولكن الكوفيين أجازوا الإلغاء مع تقدم العامل واستشهدوا بما جاء من الشعر مؤيداً لما ذهبوا إليه ، وأجاب البصريون بأن ما ورد من الشعر محمول على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة أو على أن يكون المفعول الأول محذوفاً ، وهو ضمير الشأن ففى شرح التسهيل (٤) وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو : ظننت زيد قائم ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو :
متى ظننت زيد قائم ؟ وفى درجته الإلغاء فى نحو : زيد أظن أبوه قائم وأجاز سيبويه (٥) أن يقال : اظن زيدٌ قائمٌ " على تقدير أظن لزيدٌ قائمٌ على التعليق بلام الابتداء مقدرة ، وعلى ذلك حمل قول الشاعر (٦)

** وإخالُ إنّى لاحقٌ مُستَتبعٌ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧
(٢) شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد ، ومزميله ٨٥/١ ط/ هجر - إمبابة ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، وينظر شرح الاشمونى بحاشية الصبان ١٩/٢ ط /دار إحياء الكتب العربية .
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ص٣٧٥ ط / المكتبة العصرية - بيروت ط / الأولى .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢
(٥) ينظر الكتاب ٢٣٦/١
(٦) عجز بيت من الكامل لأبى ذؤيب الهذلى وصدره *فغبرت بعدهم بعيش ناصب * الشاهد فيه : حذف اللام من (للاحق) بعد ما علقت إخال ،وبقى الكسر فى همزة إن بعد حذف لام الابتداء كما كان مع وجودها ، فالأصل إنى للاحق ... ذكره فى مغنى اللبيب ص٢٣١ ط/ صبيح ، همع الهوامع ٤٩١/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٩٨/١ للشيخ خالد الازهرى ط/ المطبعة الازهريه ط/ الثانية ١٣٢٥

فالكسر على تقدير : إنى للاحق ، ويجوز أن يحمل ما جاء من هذا على تقدير ضمير الشأن مفعولاً أولا ، وما بعده فى موضع المفعول الثانى فيكون هذا نظير قول بعض العرب : إن بك زيدٌ مأخوذ على تقدير : إنه بك زيد مأخوذ ، ومما ينبغى أن يحمل على هذا قول كعب بن زهير ([1]) رحم الله كعباً :

أَرْجُو وآمُلُ أن تَدْنُو مَوَدَّتُها : وما إخَالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ ([2])

التقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل .

وفى شرح الألفية " وإذا تقدم الفعل لم يجز إلغاؤه ، وموهم ذلك محمول : إما على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة المذكورة مفعول ثان كقول الشاعر :

..... وما إخالُ لدينا منك تَنْويلُ

تقديره : وما إخاله ، أى وما إخال الأمر والشأن منك تنويل ، وإما على تعليق الفعل بلام الابتداء مقدرة ، كما يعلق بها مظهره كقول الآخر ([3])

كَذَب أدَّبْتُ حتى صارَ من خُلُقى .·. أنى رأيتُ مِلاكَ الشيمةِ الأدبُ

المراد : أنى رأيت لملاك الشيمة الأدب ، فحذف اللام ، وأبقى التعليق " ([4])

([1]) كعب بن زهير : كان شاعراً فحلاً مجيداً للشعر ، أسلم فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم – مراجع حياته – معجم الشعراء للمرزبانى ص٣٤٣ ط/ دار الكتب العلمية ط/ الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م ، طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ص٤٠ شرح محمد شاكر .

([2]) البيت من البسيط ورد ذكره فى أوضح المسالك بضياء السالك تأليف محمد عبد العزيز النجار / ١ / ٣٩٦ ط/ مطبعة السعادة ط/ الثانية ١٩٧٣ م ، الاشمونى ٢٩/٢

([3]) البيت من البسيط ، وهو لبعض بنى فزارة ، وملاك الشئ : قوامه الذى يملك به ، الشيمة : الخلق .

والشاهد فيه : إلغاء الفعل (رأى) مع تقدمه على مذهب الكوفيين ف(ملاك الشيمة) مبتدأ ومضاف إليه ، و(الادب) خبر : يؤوله البصريون على أنه من التعليق بلام الابتداء المقدرة – ينظر ضياء السالك ٣٩٥/١ ، شرح الاشمونى بحاشية الصبان ٢٩/٢

([4])شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين بن مالك تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد ص٢٠٥ – ٢٠٦ ، ط/ دار الجيل – بيروت ، وهمع الهوامع للسيوطى تحقيق أحمد شمس الدين ٤٩١/١ منشورات دار الكتب العلمية – بيروت .

المبحث الثانى
الإلغـــاء
(إلغاء عمل الفعل)

تعريفه : هو إبطال عمل الفعل القلبى من نصبه للمفعولين لفظاً ومحلاً لضعفه بالتأخر عنهما أو لتوسطه بينهما ، فيعودان إلى أصلهما المبتدأ والخبر .

قال ابن الناظم : هو ترك إعمال الفعل لضعفه بالتأخر عن المفعولين أو التوسط بينهما ، والرجوع إلى الابتداء ، كقولك : زيدٌ عالمٌ ظننْتُ ، وزيدٌ ظننْتُ عالمٌ " (١) وقد سبق العلماء إلى القول بالالغاء عن توسطه إمام النحاة فقال : فى كتابه (٢) " فإن ألغيت قلت : عبدُ الله أظنُ ذاهبٌ " ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء ، فالتأخير .

وكل عربى جيد ، وقال اللعين (٣)يهجو العجاج (٤)

أبا الأراجيز يا ابنَ اللُّؤْم تُوعِدُنى ∴ وفى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخورُ (٥)

أنشدناه يونس (٦)مرفوعاً عنهم ، وإنما كان التأخير أقوى ، لأنه إنما يجئ بالشك بعد ما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدئ ، وهو يريد اليقين ثم يُدركه الشك ، كما تقول : عبد الله صاحب ذاك بلغنى ، وكما قال : منْ يقُول ذاك تدرى . فأخر ما لم يعمل فى أول كلامه . وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين . وفيما يدرى ، فإذا ابتدأ كلامه على ما فى نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر ، كما قال : زيداً رأيتُ ، ورأيتُ زيداً وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص٢٠٢ ، وضياء السالك ٣٨٧/١

(٢) اللعين : هو اللعين المنقرى واسمه منازل بن زمعه من بنى منقر - ر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧ ، طبقات فحول الشعراء ص٤٠٢

(٣) الكتاب ١١٩/١

(٤) العجاج : هو رؤبة بن العجاج كان بصيراً باللغة توفى سنة ١٤٥ هـ ، وأما توفى قال الخليل بن أحمد : دفنا الشعر واللغة - ينظر طبقات الشعر والشعراء لابن قتيبة ص١٤١ ط/ عالم الكتب ط/ الأولى ، وفيات الاعيان لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس ٣٠٣/٢ ط/ دار صادر بيروت

(٥) البيت من البسيط ، والشاهد فيه إلغاء (حسبت) لتوسطها بين المفعولين فرفعا على المبتدأ والخبر ، فقد تقدم الخبر على خلت ونوى فيها التأخير والتقدير : وفى الاراجيز اللؤم والخور خلت ذلك . والمعنى : أتوعدنى بأراجيزك وأنت لا تحسن الشعر والتصرف فى أنواعه وأن الأراجيز مظنة لؤم الطبيعة وضعف النفس -ينظر -الأصول= =لابن السراج تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ١٨٣/١ ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ط/ الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ، وهمع الهوامع ٤٩١/١

(٦) يونس : هو يونس بن حبيب الضبى المعروف بالنحوى إمام نحاة البصرة فى زمنه ، وشيخ سيبويه توفى سنة ١٨٢ هـ من آثاره : معانى القرآن ، النوادر ، واللغات - ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرا فى تحقيق محمد إبراهيم البنا ٥١ ط/ دار الاعتصام - القاهرة ، مرآة الجنان لليافعى تحقيق عبد الله الجبورى ٤٠٠/١ ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ط/ الأولى ١٩٨٤ م

، وذلك قولك زيدا أخاك أظنُّ ، فهذا ضعيف كما يضعف زيداً قائماً ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِلَ ([1])

قال ابن السراج " ويجوز لك أن تلغى الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن شئت أعملته ([2]) تقول : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ . وزيدٌ منطلقٌ ظننتُ فتلغى الظن إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً ، فإذا ألغيت ، فكأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ فى ظنى ، ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم " ([3])

وفى شرح المفصل : " وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة تكون متقدمة على المبتدأ و الخبر ، وتكون متوسطة بينهما ، وتكون متأخرة عنهما (فإذا تقدمت لم يكن بدٌ من إعمالها)،لأن المقتضى لإعمالها قائم لم يوجد ما يوهى الفعل ، ويسوغ إبطال عمله،فورد الاسم وقد تقدم الشك فى خبره ، فمنعه ذلك التقدم من أن يجرى على لفظه قبل دخول الشك (فأما إذا توسطت أو تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها) ، لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها. فإذا تقدمت الجملة أو شئ منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك ، وصير الفعل فى تقدير ظرف له ، كأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى، مع أن الفعل يسقط عمله إذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر .ألا ترى أن قولك : ضربت زيداً ، أقوى فى العمل من قولك: زيداً ضربت ، ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجر إذا تقدم معموله عليه ، فتقول : لزيد ضربت ، ولا يحسن ذلك مع تأخره ، فكذلك إذا قلت : زيدٌ أظن منطلق ، يجوز الإعمال والإلغاء نحو قولك : زيد حسبت منطلقٌ ، وزيداً حسبت منطلقاً ، وزيد منطلقٌ حسبت.فإذا الغيت كان الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر،كأنك قلت : زيد منطلق فى حسبانى وظنى،وإذا أعلمت كان الفعل فى حكم الأفعال المؤثرة نحو:أبصرتُ ، وضربتُ، وأعطيتُ ، واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله ، فإذا قولك: زيداً حسبت قائماً أقوى من قولك : زيدا قائماً حسبت ، وزيداً قائماً حسبت ، أقوى من قولك : زيداً قائماً اليوم حسبت.

كلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخير.([4])

إلغاء عمل المصدر

ذكر النحاة أن المصدر يجوز إلغاؤه كما ألغى الفعل ، وفى مقدمتهم إمام النحاة حيث قال : " واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيدٌ ظنَّك ذاهبٌ ، وزيد ظنى أخوك وزيدٌ ذاهبٌ ظنى.

([1]) كتاب سيبويه ١١٩/١ - ١٢٠

([2]) تقول : زيداً ظننت منطلقاً ، وزيدا منطلقاً ظننت

([3]) الأصول فى النحو لابن السراج ١٨١/١

([4]) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧ - ٨٥

فإن ابتدأت فقلت : ظنى زيدٌ ذاهبٌ. كان قبيحاً لا يجوز ألبتة كما ضَعُف أظن زيدٌ ذاهبٌ. وهو فى متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ، ومتى تظن عمرو منطلق ، لأن قبله كلاماً. وإنما ضعف هذا فى الابتداء كما يضعف : غير شكٍ زيدٌ ذاهبٌ ، وحقاً عمروٌ منطلقٌ.

وإن شئت قلت : متى ظنك زيداً أميراً ، كقولك : متى ضربك عمراً(١)

وفى شرح المفصل " (وكذلك المصدر) حكمه حكم الفعل (فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل) ومعنى إلغائه إبطال عمله لا إبطال إعرابه فتقول : (متى زيدٌ ظنك ذاهبٌ ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنى) فزيد مرتفع بالابتداء ، وخبره ذاهب ، ومتى ظرف للذهاب ، وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى ، كأنك قلت : متى زيدٌ تظن ظنك منطلقٌ ، وهذا تمثيل ، لأنه قبيح أن يؤكد الفعل الملغى ، وإنما جاز مع المصدر إذا كان منفرداً ، لأنه قد صار كالبدل من الفعل ، فكلما كان فى تقدير الفعل جاز إلغاؤه ، كما يلغى الفعل إذا توسط بين المبتدأ و الخبر ، وكذلك إذا تأخر نحو قولك : زيدٌ ذاهبٌ ظنى ، أو فى ظني أو ظناً مني ، والإلغاء هنا أحسن إذا كان متأخراً ، كما كان الفعل كذلك .

فإن بدأت بالمصدر ، وقلت : ظنى زيدٌ ذاهبٌ اليوم ، كان الإلغاء قبيحاً ممتنعاً كما كان فى الفعل كذلك ، إذا قلت : أظن زيدٌ ذاهبٌ ، لأن تقديره تقدير الفعل ، فإن تقدمه ظرف ، أو نحوه من الكلام نحو قولك : متى ظنى زيد ذاهب ، وأين ظنى زيد ذاهب ، جاز الإلغاء لأن قبله كلاماً ، فصار الفعل كأنه حشو ، فإن نصبت الاسمين وقلت : متى ظنك زيداً ذاهباً، رفعت المصدر على الابتداء ، والظرف خبره ، لأن ظروف الزمان تقع أخباراً عن الأحداث ، وقد أعملت المصدر إعمال فعله ، وهو أحسن هذا من الإلغاء (٢)

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل : (٣) " وقد ينوب عن الفعل مصدره منتصباً انتصاب المصدر المؤكد للجمل ، فيجب إلغاؤه نحو : زيدٌ منطلقٌ ظنَّك ، أو زيدٌ ظنَّك منطلقٌ ، ويقبح تقديمه ، لأن ناصبه فعل يدل عليه الجملة ، فقبح تقديمه ، كما قبح تقديم حقاً من قولك : زيدٌ قائمٌ حقاً ، ولذلك لم يعمل ، لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل ، والتأخير بالتأكيد واستحقاق شيئين تقديماً وتأخيراً فى حال واحد محال ، وكما قل القبح فى تقديم : متى تظن زيدٌ ذاهبٌ ، يقل فى تظن زيدٌ ذاهبٌ ، يقل فى : متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ .

---

(١) الكتاب ١/١٢٤-١٢٥ وينظر الأصول لابن السراج ١/١٨٤

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٦

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢/٨٧

فإن جعلت متى خبراً وظنك مبتدأ رفعته ، ووجب إعماله وأجاز الأخفش (١)، والفراء (٢)النصب والإعمال فى الأمر والاستفهام ، لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنك زيداً منطلقاً ، ومتى ظنك زيداً منطلقاً ، بمعنى ظن ظنك زيداً منطلقاً ، ومتى ظننت ظنك زيداً منطلقاً؟ (٣)

﴿ حكم توكيد الفعل الملغى بالمصدر الصريح ﴾

ذكر النحاه أن الفعل الملغى يقبح توكيده بالمصدر الصريح ،ويقل قبحه ، ويكون التوكيد مقبولاً إذا كان المصدر ضميراً أو اسم إشارة.

جاء فى الكتاب : " وقد يجوز أن تقول : عبدُ الله أظنه منطلقٌ ، تجعل هذه الهاء على ذاك ، كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ أظن ذاك ، لا تجعل الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر ، كأنه قال: أظن ذاك الظنَّ أو أظن ظني.

فإنما يَضْعُفُ هذا إذا ألغيت ، لأن الظن يلغى فى مواضع أظنُ حتى يكون بدلاً من اللفظ به ، فكُرِهَ إظهار المصدر ههنا ، كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقياً ... ، ولفظ بذاك أحسن من لفظك بظنى فإذا قلت : زيد أظن ذاك عاقل ، كان أحسن من قولك : (زيدٌ أظنُ ظنى عاقل) ذاك أحسن ، لأنه ليس بمصدر ، وهو اسم مبهم يقع على كل شئ.

ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ ظنى منطلقٌ ، لم يحسن ، ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظنى ، وترك ذاك فى أظن إذا كان لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر ، لأن ذاك إذا كان مصدراً فإنك لا تجئ به ، لأن المصدر يقبح أن تجئ به ههنا ، فإذا قبُحَ المصدرُ فمجيئك بذاك أقبح لأنه مصدر،وإذا ألغيت فقلت: عبدُ الله أظنُ منطلقٌ ، فهذا أجمل من قولك : أظنه . وأظن بغير هاءٍ أحسن لئلا يلتبس بالاسم (٤)

وقال أبو على الشلوبين : " وأقبح من ذلك الجمع بينهما فى الإلغاء.

العلة فى ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جُمِعَ بينهما : التوكيد ، وهو أكثر موافقة للإعمال منه للإلغاء ، وهذا تعليل ضعيف ، لأن إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه فى اللفظ لا يخرجه عن أن يكون معتمداً عليه فى المعنى ، فقد يكون

---

(١) الأخفش : هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش المجاشعى توفى سنة ٢١١هـ من آثاره – معانى القرآن ، وكتاب الأوسط فى النحو – ينظر طبقات النحو يبين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص٧٢ د/ دار المعارف ، أنباه الرواة على أنباه النحاه تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٣٦/٢ ط/ الأولى ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .

(٢)الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء توفى سنة ٢٠٧ هـ من مصنفاته (معانى القرآن ، كتاب البهى) مراجع حياته – طبقات النحويين ص١٣١، الفهرست لابن النديم ص٩٨ ط/ دار المعرفة – بيروت .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ – ٨٨ ، وينظر همع الهوامع ٤٩٣/١

(٤)كتاب سيبويه ١٢٥/١

الفعل غير معتمد عليه فى اللفظ من جهة تأخره أو توسطه لا من جهة معناه ويكون مع ذلك معتمداً عليه من جهة معناه إذ لا تناقض بينهما.

والصواب : أنه إنما قبح الجمع بينهما فى الإلغاء ، لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغى ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل – فلذلك كان الجمع بينهما قبيحاً فى الإلغاء ، ولم يكن قبيحاً فى الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما فى الإلغاء كان الجمع بين العوض والمعوض منه ، من حيث المصدر يقوم مقام الفعل فى الإلغاء ، ولم يقم مقامه فى الإعمال ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما فى الإعمال (١)

وفى شرح التسهيل : " ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح نحو : زيدٌ ظننت ظناً منطلقٌ ، ويزيل بعض القبح عدم ظهور النصب نحو : زيدٌ ظننت ظنى منطلق ويكتسى بعض الحسن بكون المصدر ضميراً ، أو اسم إشارة نحو : زيدٌ ظننته أو ظننت ذاك منطلقٌ " (٢)

وجاء فى الهمع : ويقبح توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو : زيدٌ ظننت ظناً منطلقٌ ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل ، وتحذفه ، فكان كالجمع بين العوض والمعوض عنه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو : زيدٌ ظننت ظنى قائمٌ ، وبضمير أقل ضعفاً نحو : زيدٌ ظننته منطلقٌ .أما ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصريح ، وإما كونه أقل ضعفاً منه ،فلان المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره . ومثله توكيده باسم إشارة نحو : زيدٌ ظننت ذاك منطلقٌ ، قال أبو حيان (٣) : واتفقوا على أنه أحسن من المصدر ، واختلفوا هل هو أحسن من الضمير ، أو الضمير أحسن منه ، أو هما سواء؟

وجه الاول : أن الضمير يتوهم منه رجوعه إلى زيد.

ووجه الثانى : أن اسم الإشارة ظاهر منفصل ، فهو أشبه بلفظ المصدر"(٤)

﴿الأفعال القلبية ومصادرها بين الإعمال والإلغاء﴾

وذلك فى موضعين :

الأول : إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنها

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٠٥

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٧ وينظر شرح الألفية ص٢٠٤

(٣) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن حيان الأندلسى من مصنفاته النحوية (التذييل والتكميل فى شرح التسهيل . وملخصه ارتشاف الضرب من لسان العرب) توفى سنة ٧٤٥ هـ مراجع حياته – طبقات القراء لابن الجزرى ٢/٢٨٥ ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، طبقات المفسرين للداوودى ٢/٢٨٧ ط/ دار الكتب العلمية .

(٤) همع الهوامع ١/٤٩٣

ففى شرح المفصل : " إذا تأخرت كان الإلغاء فيها أحسن منه إذا توسطت ،لأنها إذا توسطت كانت متأخره من وجه متقدمة من وجه ، لأنها وإن كانت متأخرة عن أحد المفعولين ، فهى متقدمة على المفعول الآخر بخلاف ما إذا تأخرت(١)

وجاء فى المقرب : " وإن وقعت أولا فالإعمال ليس إلا ، نحو : قولك : ظننت زيداً قائماً ، وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان ، إلا أن الإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط ، هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضمير ، أو بالاشارة إليه ، فإن أكدته بشيء من ذلك ، فالإعمال تقدمت أو تأخرت أو توسطت ، وقد يجوز الإلغاء فى حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير ، أو بالإشارة أو بالمصدر وهو قليل جداً ، وهو مع الضمير أقل منه مع اسم الإشارة (٢).

وفى همع الهوامع " يختص المتصرف من الأفعال القلبية .. بالإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً ، وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيدٌ قائمٌ ظننت ،أو توسط بينهما نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ ، لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر والجمهور ،أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ، فلك الإلغاء والإعمال . وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم ... ، فإن بدأت التحبر (٣) بالشك أعملت على كل حال.

وإن بدأت ، وأنت تريد اليقين ، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال ، وعلى الأول فالإلغاء للتأخر أولى من إعماله وفى المتوسط خلاف : قيل : إعماله أولى ، لأن الفعل أقوى من الابتداء ، إذ هو عامل لفظى ، وقيل : هما سواء ، لأنه عادل قوته تأخيره ، فضعف لذلك ، فقاومه الابتداء بالتقديم ، ومن شواهد إلغاء المتأخر قول أسيدة (٤)

*هما سيّدان يزعمان وإنما

والمتوسط قوله (٥) وفى الأراجيز خلت اللومُ والفشلُ (٦)

---

(١)شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم عبد الحسين الخوارزمى ت٦١٧هـ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ٢٧٨/٣ بتصرف ط/ دار العرب الاسلامى - بيروت ط/ الأولى ١٩٩٠م

(٢) المقرب تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت٦٦٩هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ١١٧/١ ط/ الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م بدون مطبعة ، وينظر الفصول الخمسون لابن معط تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى ص١٧٥ ط/ عيسى البابى الحلبى.

(٣) التحبر : التحسن ، وحبرت الشئ تحبيراً إذا حسنته اللسان مادة (حبر) ط/ دار المعارف

(٤) صدر بيت من الطويل لأبى أسيدة الدبيرى وعجزه : يَسُود اننا إنْ أيْسرتْ غنماهما الشاهد فيه : إلغاء عمل الفعل (يزعم) فى معموليه بسبب تأخره عنهما فرفعا على المبتدأ والخبر- البيت من شواهد أوضح المسالك بضياء السالك ٣٨٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٢٠٤ ، لسان العرب لابن منظور مادة (ايسر ، غنم) ط/ دار المعارف

(٥) الرجز سبق تخريجه فى ثنايا البحث

(٦) همع الهوامع للسيوطى ٤٩٠/١ - ٤٩١

وفى شرح الاشمونى : " ومن جواز الإلغاء ... فى حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء كقوله :

** شجاك أظُنُّ رَبْعُ الظاعنين (١)

يروى برفع (رَبْعُ) على أنه فاعل شجاك أى : أحزنك ، وأظن لغو ، وينصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم (الثانية) أن يتأخر عنهما والإلغاء حينئذ أرجح كقوله(٢)

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُرْ .·. هيْكُمُ من لظى الحروب اضْطِرامُ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شئ

نحو : متى ظننت زيداً قائماً ، والإعمال حينئذ أرجح وقيل (٣)واجب(٤)

هذا بالنسبة للأفعال القلبية إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما ، فالحكم فيها جواز الإعمال والإلغاء .

والإعمال أرجح مع التوسط ، والإلغاء أرجح مع التأخر.

أما بالنسبة للمصدر فإذا توسط بين المفعولين أو تأخر عنهما فحكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه نص على ذلك إمام النحاة.

حيث قال (٥) " واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل وذلك قولك: متى زيدٌ ظنك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظنى أخوك ، وزيدٌ ذاهبٌ ظني . فإن ابتدأت فقلت : ظنى زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً ، لا يجوز ألبتة ، كما ضعف أظن زيدٌ ذاهبٌ ".

وقال الشلوبين فى شرح المقدمة : " وقوله " المصدر فيه كالفعل فى كل ما ذكر . أى أن المصدر يقوم مقام الفعل فى هذا الباب ، وتكون أحكامه كأحكامه فيقتضى هذا الإطلاق أنك تقول : زيدٌ قائمٌ أظن ، ويجرى مجرى أظن فى ذلك ظنى ، فتقول على ذلك : زيدٌ قائمٌ ظنى ، وكذلك تقول : زيدٌ أظن قائمٌ ، ويجرى مجرى أظن فى ذلك ظنى فتقول على ذلك : زيدٌ ظنى قائمٌ ، ويجوز الإعمال فى ذلك كله ، لأن الظن المتأخر والمتوسط يجوز إعماله كما يجوز إلغاؤه.

---

(١) صدر بيت من الوافر مجهول القائل وعجزه : ** ولم تعبأ بعذل العاذلين

شجاك : أحزنك من الشجو والربع : الدار بعينها ، الظاعنين الرحلين ، العاذلين : اللائمين – ورد ذكره فى شرح الألفية لابن الناظم ص٢٠٥ ، مغنى اللبيب ص٣٨٧ والتصريح ١٥٤/١

(٢) البيت عن الخفيف غير منسوب ، والشاهد فيه إلغاء عمل (تعلمون) لتأخره عن المفعولين فـ (آت) اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر المبتدأ متأخر ، وهو الموت – ينظر شرح التسهيل ٨٦/٢ ، شرح الألفية ص٢٠٣ ، شرح الشواهد للعينى بحاشية الصبان ٢٢٨/٢

(٣) قال الصبان : لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين ، وإن سبقه شئ غيرهما – ينظر حاشية الصبان ٢٨/٢

(٤) شرح الاشمونى بحاشية اصبان ٢٨/٢

(٥) كتاب سيبويه ١٢٤/١

ويقتضى أيضاً أنك لا تقول : أظن زيدٌ قائمٌ ، لأن الظن لا يلغى متقدماً فى الأمر العام ، وإنما تقول : أظن زيداً قائماً ، ويجرى مجرى أظن فى ذلك ظنى فتقول : ظنى زيداً قائماً كما تقول : أظن زيداً قائماً ، ولا تقول: ظنى زيدٌ قائمٌ كما لا تقول : أظن زيدٌ قائمٌ بإلغاء الظن متقدماً ، وهو لا يلغى متقدماً فى الأمر العام (١) هذا مقتضى قوله : والمصدر فيه كالفعل فى كل ما ذكر ، وهذا القول خطأ ، فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيدٌ منطلقٌ ظنى ، أو زيدٌ ظنى منطلقٌ لا يعمل أبداً وإنما يكون ملغى ، وكذلك زيدٌ منطلقٌ ظنك ، أو زيدٌ ظنك منطلقٌ لا يكون فى هذا كله إعمال، لأنه إذا أعمل كان التقدير فيه التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم على ما يعمل فيه بقى المصدر لا ناصب له ، لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد نحو : زيدٌ قامٌ حقاً ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله ، فلذلك لا يجوز تقديمه.

فأما قولهم : أجدّك لا تفعلُ كذا ، فإنه لم يقدم حتى جُعِل قسماً ، وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمنه معنى القسم أوجب له التقديم ، ولولا ذلك لم يجز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه فى موضع يمكن ان ينوى به التأخير نحو : حقاً زيدٌ قائمٌ ، لم يجز تقديمه على الأخرى ، إذا كان متقدما لا ينوى به التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قدمناه ، وذلك نحو : ظنك زيداً قائماً ، وظني زيداً قائماً ، وإذا لم يجز ذلك انبغى ألا يجوز زيداً قائماً ظنى ، ولا زيداً ظني قائماً ، ولا زيداً قائما ظنك ، ولا زيداً ظنك قائماً ، لأنه فى ذلك كله فى تقدير التقديم ، والتقديم فى ذلك ممتنع ، فإذا كان ذلك ممتنعاً ، فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل فى كل ما ذكر فى الفعل فكان حقه أن يحرر كلامه(٢)

وجاء فى شرح الكافية " وأما الإلغاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو: زيدٌ قائمٌ ظنى غالب ، أى ظنى زيداً قائماً غالب . إذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل (٣)

الموضع الثانى :-

وهو وقوع الفعل القلبى بين الفعل ومرفوعه ، وفى هذا الموضع يجوز الإلغاء والإعمال عند البصريين ، ويجب الإلغاء عند الكوفيين.

---

(١) يقصد بذلك أن الفعل أو المصدر إذا تقدم أحدهما على المفعولين لا يجوز معه الإلغاء ، وهذا حكم عام فى أفعال القلوب.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى على الشلوبين دراسة وتحقيق د/ تركى بن سهو بن نزال ٢/٧٠٣ - ٧٠٤ ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ط/ الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٤م.

(٣) شرح الكافية للشيخ رضى الدين الاسترباذى ٢/٢٨٠ ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

جاء فى شرح التسهيل : " وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب ، فلا يجوز عندهم نصب زيد فى قولك : قام أظن زيدٌ ، ويقوم أظن زيدٌ .

والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان ، وإذا رفعت فظاهر وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر (١)

شجاكِ أظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا (٢)

وقال أبو حيان (٣) والذى يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ، لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً ، وليسا هنا كذلك ، وإلا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ.

﴿ المواضع التى يقع فيها الإلغاء ﴾

١- أن يقع بين اسم إنَّ وخبرها كقول الشاعر (٤)

إن المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ ∴ وَلَدَيهِ ذنبُ الحبِّ مُغْتَفَرُ

٢- أن يقع بين سوف ومصحوبها كقول الشاعر (٥)

وما أدْرى وَسَوفَ إخالُ أدرى ∴ أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ

٣- أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه كقول الشاعر (٦)

فما جنةُ الفردوس أقبلتْ تَبْتَغى ∴ ولكن دعاك الخبزُ أحسبُ والتمرُ (٧)

---

(١)قال عبد القادر الغدادى " يروى برفع "ربعُ" ، ونصبه فمن رفعه جعله فاعل شجاك و (أظن) ملغاة ، ومن نصب جعله مفعولاً أول لأظن ، وجملة (شجاك) مفعولاً ثانيا مقدراً وفاعله ضمير مستتر راجع إلى الربع ، لأنه موخر لفظاً مقدم تقديرا إذ أصله التقديم = =على شجاك : ينظر شرح أبيات مغنى اللبيب صنعه عبد القادر البغدادى تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف ١٨٢/٦ - ١٨٣ ط/ دار المأمون للتراث - دمشق ط/ الأولى ١٩٧٨م

(٢) شرح التسهيل ٨٧/٢

(٣) همع الهوامع ٤٩٣/١ ، وينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ص٢١٠٩ تحقيق رجب عثمان محمد الناشر مطبعة الخانجى ط/ الأولى ١٩٩٨م

(٤) البيت من الكامل مجهول القائل ورد ذكره فى همع الهوامع ٤٩٢/١ حاشية يس على التصريح ٢٥٣/١

(٥) البيت من الوافر لزهير بن أبى سلمى ورد ذكره فى الأمالى الشجرية ٢٦٦/١ بدون طبعة ، وهمع الهوامع ٤٩٢/١

(٦) البيت من الطويل لحكيم بن قبيصة ورد ذكره فى همع الهوامع ٤٩٢/١ ، حاشية يس على التصريح ٢٥٣/١

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢

المبحث الثالث

﴿ التعليق ﴾

تعريفه : هو إبطال عمل الأفعال القلبية لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء ، فهو إبطاله لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز (١) لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها (٢) مثل : لام الابتداء نحو : قوله تعالى " (٣) " وقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق " ومثل : لام القسم كقول الشاعر :

ولقدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى (٤) (إنَّ المَنَايا لا تَطيشُ سِهَامُها)

ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب ، لأن محلها نصب (٥)

﴿مصدر التسمية بالتعليق﴾

جاء فى شرح المفصل : وقال جار الله : " ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفى كقولك : ظننت لزيدٌ منطلقٌ ، وعلمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ، وأيهم فى الدار ، وعلمت ما زيدٌ منطلقٌ.

قال المُشرح : اشتقاق التعليق من قولهم : امرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ، ومما يوفقك على حقيقة معلقة المساله المذكورة فى كتاب النكاح : رجل تزوج أختين فى عقدين ، ولا يدرى أيهما الأولى فرق بينه وبينهما ، لأنه لو لم يفرق بينه وبينهما بقيت الأولى معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة. ثم أفعال القلوب عند انعزالها عن العمل بأحد الأشياء الثلاثة تسمى معلقة لأنها حينئذ لا معملة ولا غير معملة ، فكان لها شبه بها وإنما يبطل عملها عند أحد هذه الأشياء الثلاثة (٦)

وفى شرح الكافية : التعليق مأخوذ من قولهم : امرأة معلقة أى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج لتزوجها وجوده ، فلا تقدر على التزوج ، فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديرا ، لأن معنى : علمت لزيدٌ قائمٌ : علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ، فمن ثمة

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ص٣٧٥

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٢ فاللام فى (لمن) للابتداء ، و(من) اسم موصول مبتدأ أول ، وجملة (اشتراه) صلة الموصول ، و(ما) نافية (له) خبر مقدم (من خلاق) مبتدأ ثان مؤخر على زيادة (من) والجملة خبر المبتدأ الأول وهو (من) الموصولة ، وجملة (من اشتراه) فى محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد علق عن العمل فى اللفظ بسبب لام الابتداء بعده ، لأن لها الصدارة فلا يتخطاها عامل ، وإلا فقدت صدارتها - ينظر التصريح ٢٥٤/١ ، ضياء السالك ٣٨٩/١ - ٣٩٠

(٤) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامرى

والشاهد : وقوع (علمت) قبل لام جواب القسم ، وهى لها الصدارة ، فعلقت عن العمل فى لفظ الجملة بعدها ، البيت ورد ذكره فى شرح التسهيل ٨٨/٢ ، شرح الألفية ص٢٠٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢٣٢/٦ وينظر أوضح المسالك بضياء السالك ٣٨٩/١

(٥) ينظر همع الهوامع ٤٩٤/١

(٦) ينظر شرح المفصل الموسم بالتخمير ٢٧٩/٣ - ٢٨٠

جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها نحو : علمت لزيدٌ قائم، وبكراً قاعداً([1])

وفى شرح شذور الذهب :

" والجملة المعلق عنها العامل فى موضع نصب بذلك المعَلِق ، حتى أنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير ([2])

وما كُنْتُ أدْرى قبلَ عزةَ ما البُكى ∴ ولا مُوجعات القلبِ حتى تَوَلَّت

يروى بنصب (موجعات) بالكسرة عطفاً على محل قوله (ما البكى)

ومن ثمَّ سمى ذلك تعليقاً ، لأن العامل مُلْغى فى اللفظ ، وعامل فى المحل ، فهو عامل لا عامل ، فسمى معلقا آخذاً من المرأة المعلقة التى هى لا مُزوجة ولا مُطلَقة ، ولهذا قال ابن الخشاب ([3]) لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى ([4])

وفى التصريح " وسمى تعليقا " لأنه إبطال فى اللفظ مع تعلق العامل فى المحل ، وتقدير إعماله ، والمانع من إعماله فى اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام ([5])

حكم الإعمال مع التعليق :-

فى التعليق يجب إبطال عمل الفعل القلبى لفظاً لا محلاً بخلاف الإلغاء فإن إبطاله لفظا ومحلاً على سبيل الجواز ([6])

جاء فى شرح الألفية " إن التعليق حكم لازم بشرط الفصل بما النافية أو (إنْ) أو (لا) أختيها أو بلام الابتداء أو القسم أو الاستفهام "([7]) فيجب تعليق الفعل القلبى إذا فصل عما بعده بأحد الأشياء المذكورة ، فيبقى لما بعد المعلق حكم ابتداء الكلام فيقع

([1]) شرح الكافية للرضى ٢٨١/٢

([2]) هو كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة والبيت من الطويل والشاهد فيه : (ولا موجعات القلب)حيث عطف بنصب التاء بالكسرة ، لأنه جمع مؤنث سالم على محل مفعول (أدرى) وهو بمعنى أعلم ، وقد علق (أدرى) عن عمل النصب فى لفظ ما بعده وهو (ما البكى)،= =لأن المبتدأ اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله : لأن رتبته التصدير ، وقد عمل النصب فى محل الجملة بدليل عطف موجعات المنصوب عليها - ينظر ضياء السالك ٣٩٥/١ والشواهد للعينى بحاشية الصبان ٣٢/٢

([3]) ابن الخشاب : هو عبد الرحمن بن أحمد بن نصر الخشاب النحوى من مصنفاته (شرح الجمل للجرجانى ، وشرح اللمع لابن جنى) توفى سنة ٥٦٧ - ينظر شذرات الذهب لابن العماد ٢٢٠/٤ ط / دار الفكر ، بغية الوعاة للسيوطى ٢٩/٢

([4]) شرح شذور الذهب ص٣٧٩ ، وينظر شرح الأشمونى ٣٢/٢

([5]) التصريح ٢٥٤/١ وينظر الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء أيوب الكفوى ٦٠٥/٢

([6]) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢ بتصرف

([7]) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص٢٠٣

فيه المبتدأ ، والخبر ، والفعل ، والفاعل ، فمن المُعَلّقات (ما) النافية ، لأن لها صدر الكلام ، فيمتنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ، وذلك كقوله تعالى : " لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَءِ يَنْطِقُونَ (١)

ومنها (إنْ) و (لا) النافيتان ، إذا كان الفعل قبلهما متضمناً معنى القسم ، لأن لهما إذ ذاك صدر الكلام ، وذلك كقوله تعالى : " وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً (٢) ومن أمثلة كتاب الأصول : أحسب لا يقوم زيدٌ (٣) وفيها لام الابتداء ، والقسم كقوله تعالى: " وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاه مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ (٤) وكقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ∴ إِنَ المَنايا لا تَطِيشُ سِهَامُها

ومنها حرف الاستفهام ، كقولك : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟

وعلمت هل خرج زيدٌ ؟ وتضمن معنى الاستفهام بقوم فى التعليق مقام حروفه ، قال الله تعالى (٥) " لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى (٦)

﴿المواضع التى يقع فيها التعليق وجوبا﴾

ينظر فى المواضع التى يعلق فيها الفعل القلبى وجوباً عن العمل فى الجملة بعده فى عشرة مواضع :

الموضع الأول :

إذا وقع بعد الفعل القلبى لام الابتداء معترضة بينه وبين الجملة التى بعده نحو قوله تعالى " وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاه مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ (٧)

فـ (مَنْ) مبتدأ ، وهو اسم موصول ، وجملة (اشتراه) صلة (مَنْ) وعائدها فاعل (اشتراه المستتر فيه و (ما) نافية و (له) و (فى) متعلقان بالاستقرار المحذوف وهو خبر (خلاق) و (مِنْ) زائدة وجملة (ماله فى الآخرة من خلاق) خبر (مَنْ) والرابط بينهما الضمير المجرور باللام ، وجملة (مَنْ) وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لأن لها الصدر ، فلا يتخطاها عامل ، وإنما تخطاها فى باب إن

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٦٥) (ما) نافية (هؤلاء) مبتدأ (ينطقون) الجملة خبر ، وجملة المبتدأ و الخبر فى محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وهى معلقة عنها لفظاً بما النافية .

(٢) سورة الاسراء الآية (٥٢)

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ١٨٢/١

(٤) سورة البقرة الآية ١٠٢

(٥) سورة الكهف الآية (١٢) ، (أى) اسم استفهام مبتدأ (الحزبين) مضاف إليه (أحصى) فعل ماض ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بـ (نعلم) المعلقة بأى الاستفهامية .

(٦) ينظر شرح الألفية ص٢٠٦ - ٢٠٧

(٧) سورة البقرة الآية ١٠٢

فرفع الخبر ، لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ وأصلها التقديم على إن ونحو : عَلِمْتُ لزيدٌ فاضلٌ

والموضع الثاني :

إذا وقع بعده لام جواب القسم ، نحو: عَلِمْتُ ليقُومَنَّ زيدٌ أى :علمت والله ليقومن زيد، وقوله:

ولقد علمْتُ لتأتينَّ مَنيتى ∴ إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها

فاللام فى لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه فى محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط ([1])

والموضع الثالث :

إذا وقع بعد فعل الظن (ما) النافية نحو : علمت ما زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى: " لقدْ عَلِمْتَ مَا هؤلاءِ يَنطِقُونَ ([2]) فـ (مـا) نافية، و (هؤلاء) مبتدأ و (ينطقون) خبره ، والجملة الاسمية فى موضع نصب بعلمت ، وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية .

والموضع الرابع :

إذا وقع بعد الفعل (لا) النافية فى جواب قسم ملفوظ به نحو : عَلِمْتُ والله لا زيدٌ فى الدار ولا عمرو، أو مقدر نحو : عَلِمْتُ لا زيدٌ فى الدار ولا عمرو ، فجملة القسم وجوابه مُعَلَّق عنها العامل فهو فى محل نصب على المفعولية بعلمت .

والموضع الخامس :

إذا وقع بعد الفعل (إنْ) النافية فى جواب قسم أيضا ملفوظ به أو مقدر فمثال الأول : علمْتُ والله إنْ زيدٌ قائمٌ ، ومثال الثانى نحو : علمت إن زيدٌ قائمٌ ، فجملة القسم وجوابه فى محل نصب على المفعولية بعلمت ([3])

الموضع السادس :

إذا وقع بعد الفعل القلبى (لعلَّ) وتكون غالباً أداة تعليق للفعل (أدرى) المبدوء بالهمزة أو بأى حرف من حروف المضارعة نحو قوله تعالى " وَإنْ أدْرى لعَلَّهُ فِتْنَةٌ

([1]) ينظر شرح شذور الذهب ص٤٠ ص٣٧٦ ، التصريح ١/٢٥٤ بتصرف

([2]) سورة الانبياء الآية ٦٥

([3]) التصريح ١/٢٥٥ - ٢٥٦ بتصرف

لكُمْ (١) وقوله تعالى " وَمَا يُدْرِيكَ لعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ " (٢) وقوله تعالى " وَمَا يُدْرِيكَ لعَلَّهُ يَزَّكَّى " (٣)

ذكره أبو على الفارسى (٤) ، ووافقه أبو حيان ، لأنه مثل الاستفهام فى أنه غير خبر ، وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه (٥)

الموضع السابع :

إذا وقع بعد الفعل القلبى (لو) الشرطية كقول الشاعر (٦)

وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتماً .·. أرَادَ ثراءَ المالِ كان له وَفْرُ" (٧)

الموضع الثامن :

أن يعترض الاستفهام بين الفعل القلبى والجملة بعده وله صورتان :

إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو: قوله تعالى : " وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ " (٨) فـ (قريب) مبتدأ و (أم بعيد) معطوف عليه . و (ما) موصول اسمى فى محل رفع خبر المبتدأ ، وما عطف عليه ، وجملة (توعدون) صلة الموصول ، والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره فى موضع نصب بأدرى المعلق بالهمزة.

والصورة الثانية : أن يكون فى الجملة اسم استفهام عمدة كالمبتدأ نحو : قوله تعالى : " لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى " (٩) ،فـ (أى) اسم استفهام مبتدأ و (الحزبين) مضاف إليه و(أحصى) فعل ماض والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بـ (نعلم) ، المعلقة باى الاستفهامية ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما

---

(١) سورة الأنبياء الآية ١١١

(٢) سورة الشورى الآية ١٧

(٣) سورة عبس الآية ٣

(٤) أبو على الفارسى : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المتوفى ٣٧٧ هـ من مصنفاته الإيضاح ، والحجة فى القراءات - ينظر الفهرست ص٩٥ ، طبقات القراء لابن الجزرى ٢٠٩/١

(٥) ينظر شرح شذور الذهب ص٣٧٧ ، الهمع ٤٩٥/١ ، ضياء السالك ٣٩٢/١

(٦) البيت من الطويل من كلام حاتم الطائى الجواد المشهور ، فـ (علم الأقوام) فعل وفاعل ، و(لو) حرف تعليق يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، و(أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم أراد ، وجملة (كان له وفر) لا محل لها من الأعراب جواب (لو) .
والشاهد : فى (علم الأقوام ... الخ) حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم قبل (لو) فعلقته عن العمل فى لفظ الجملة .

(٧) ينظر شرح التسهيل ٨٩/٢ ، شرح شذور الذهب ص٣٧٧ ، الهمع ٤٩٥/١

(٨) سورة الانبياء الآية ١٠٩

(٩) سورة الكهف الآية ١٢

قبله . أو كالخبر نحو : علمت متى السفر فـ (متى) اسم استفهام ، وهى ظرف زمان فى موضع رفع خبر مقدم ، والسفر مبتدأ مؤخر .

– أو يكون المبتدأ مضافاً إليه اسم الاستفهام نحو : علمت أبو مَنْ زيدٌ فـ (أبو) مبتدأ و (مَنْ) مضاف إليه ، و(زيد) خبر.

أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم استفهام نحو : علمْتُ صبيحةُ أىِّ يومٍ سفرُكَ " فـ (صبيحة) خبر مقدم وهو مضاف و (أى) اسم استفهام مضاف إليه ، وهو مضاف و (يوم) مضاف إليه و (سفرك) مبتدأ مؤخر

– أو يكون اسم الاستفهام فضلة فيعرب مفعولاً مطلقاً

نحو قوله تعالى " وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ " (١) فـ (أى منقلب) مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير، والأصل : ينقلبون أى انقلاب ، وليست (أى) مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وجملة ينقلبون معلق عنها العامل، فهى فى محل نصب بيعلم المعلقة بأى " (٢)

الموضع التاسع :

أن يقع بعد الفعل القلبى (إنَّ) التى فى خبرها اللام نحو : عَلِمْتُ إنَّ زيداً لقائمٌ " (٣) ذكر سيبويه (٤) "هذا باب من أبواب إنَّ تقول : أشهد إنَّه لمنطلقٌ" ، فأشهد بمنزلة قوله : " والله إنه لذاهب ، وإنَّ غير عاملة فيها أشهد ، لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا فى الابتداء . ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبدُ الله خيرٌ" من زيد ، كأنك قلت : والله لعبدُ الله خيرٌ" من زيد. فصارت إن مبتداه حين ذكرت اللام هنا ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام ، فإذا ذكرت اللام هنا لم تكن إلا مكسورة .... ونظير ذلك قول الله عز وجل: " واللَّهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ " (٥)

وقال عز وجل " فَشَهَادَةُ أَحَدِهِم أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إنَّهُ لَمِنَ الصادِقِينَ (٦) لأن هذا توكيد (٧) كأنه قال : يحلف بالله إنه لمن الصادقين .... ومن ذلك أيضاً قولك : قد علمتُ إنَّه لخيرٌ" منك فإن ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بمنزلتها فى قولك :

---

(١) سورة الشعراء الآية ٢٢٧

(٢) ينظر التصريح ٢٥٦/١ ، شرح شذور الذهب ص٣٧٧ ، ضياء السالك ٢٩١/١ ، شرح الاشمونى ٣٠/٢ بتصرف

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٣٢٠/١

(٤) كتاب سيبويه ١٤٦/٣

(٥) سورة المنافقون الآية ١

(٦) سورة النور الآية ٦

(٧) اللام التى مع إنَّ حقها فى الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد ، فهى مصدرة حكماً – ينظر حاشية الصبان ٣١/٢ بتصرف

لقد علمت أيُّهم أفضل معلقة في الموضعين جميعاً .... وهذه اللام تصرف إنَّ إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبدُ الله خيرٌ منك ، فعبد الله هنا بمنزلة إنَّ في أنه يصرف إلى الابتداء " (١)

وفي المقتضب : هذا باب (إنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبلها . وكان حدَّها أن تكون أول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك قد علمت زيداً منطلقاً، فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيدٌ منطلقٌ ، فتقطع بها ما بعدها مما قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفا . فكان حدها في قولك : إنَّ زيداً لمنطلق – أن تكون قبل (إنَّ) كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك ، فلما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما ، فجعلت اللام في الخبر ، وحدَّها : إن تكون مُقدمة ، لأن الخبر هو الأول في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأول ، فيصير هو وما فيه الأول ، فلذلك قلت : إنَّ زيداً لمنطلقٌ ، لأن المنطلق هو زيد.

وكذلك لو قلت : إن زيداً لفي داره عمرو ، أو : لعمرو يضربه ، لأن الذي عمرو يضربه هو زيدٌ فهذا عبرة هذا .

ألا ترى أنك إذا فصلت بين (إنَّ) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار لزيداً ، وإن من القوم لأخاك فهذا يبين لك ما ذكرت ، وذلك قولك : أشهد أنَّ زيداً منطلق ، وأعلم أنَّ زيداً خيرٌ منك . فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إنَّ زيداً لخير منك ، وأعلم إن زيداً لمنطلقٌ قال الله عز وجل " والله يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ واللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ " (٢) فلولا اللام لم يكن إلا (أنَّ) كما تقول : أعلم زيداً خيراً منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم لزيدٌ خيرٌ منك . وقال تعالى " (أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُم بِهِم يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ " (٣) فهذا مجاز اللام (٤)

وجاء في شرح شذور الذهب " إنَّ " التي في خبرها اللام ، نحو : علمتُ إن زيداً لقائم ذكره جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام ، لا إنَّ ، إلا أن

---

(١) كتاب سيبويه ١٤٦/٣ – ١٤٨ وينظر الأصول ١٢٨/١

(٢) سورة المنافقون الآية ١

(٣) سورة العاديات الآية ٩–١١

(٤) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ٣٤٣/٢ – ٣٤٤.ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

ابن الخباز ([1]) حكى فى بعض كتبه أنه يجوز (علمت إنَّ زيداً قائم ، بالكسر مع عدم اللام ، وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلّق إنَّ) ([2])

الموضع العاشر :

إذا فصل بـ (كم) مطلقاً بين الفعل القلبى والجملة بعده ذكر فى شرح الشذور : نص على ذلك بعض النحاة ، وحمل عليه قوله تعالى: " أَلَمْ يَرَوا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِن الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِم لاَ يَرْجِعُونَ " ([3]) وقدر (كم) خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سدت مسد مفعولى "يروا" و"أنهم" بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ... ويجوز أن تكون (كم) استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود ([4]) (مَنْ أهلكنا) ([5])وجوز الفراء ([6]) انتصاب 'كم' بـ(يروا) ، وهو سهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية ، وقال سيبويه ([7]) (أنَّ) ومعمولاها بدل من (كم) وهذا مشكل ، لأنه إن قدر (كم) معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صدريتها ، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلط " أهلكنا " على " أنهم " ولا يصح أن يقال : أهلكنا عدم الرجوع ، والذى يصحح قوله عندى أن يكون مراده أنها بدل من ' كم " وما بعدها ، فإن (يروا) مسلطة فى المعنى على أنَّ وصلتها ، فهذه جملة المعلقات ([8])

﴿ التعليق الجائز ﴾

يكون فى موضع واحد، فيجوز رفع أحد المفعولين إذا تقدم على الاستفهام ، وذلك بالنظر إلى معناه . فهو وما بعد الاستفهام شئ واحد فى المعنى فكأنه فى حيز الاستفهام والاستفهام مشتمل عليه نحو : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو؟ ، ويجوز نصبه، لأن العامل وهو (علمت) متسلط عليه نحو : علمت زيداً أبو من هو ؟

([1]) ابن الخباز : هو أحمد بن الحسين الاربلى الموصلى كان علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض من مصنفاته (النهاية ، شرح ألفية ابن معط ت ٦٣٧ هـ مراجع حياته بغية الوعاة للسيوطى ١/ ٣٠٤ ، نشأة النحو للشيخ الطنطاوى ص١٦٣

([2]) شرح شذور الذهب ص٣٧٨ ، الأشمونى ٢/ ٣١

(٣) سورة يس الآية ٣١

([4]) ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود أحد السابقين البدريين أسلم قبل عمر ، كان إماما فى تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله توفى رضى الله عنه سنة ٣٢هـ - ينظر طبقات القراء ١/ ٤٥٨ - ٤٥٩

([5]) فى البحر المحيط ١/ ٣٣٤ (وقرأ عبد الله " ألم يروا مَنْ أهلكنا) وأنهم - على هذا - بدل اشتمال) ط/ الثانية ١٩٩٠ ط/ دار إحياء التراث العربى - بيروت.

([6]) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦ تحقيق محمد على النجار ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة.

([7]) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٢

([8]) ينظر شرح شذور الذهب ص٣٧٨ - ٣٧٩

ففى شرح جمل الزجاجى " ومثال كونه مستفهما عنه فى المعنى : عرفت زيداً أبو مَنْ هو ؟ ، ألا ترى أنَّ زيدا لم تدخل عليه همزة الاستفهام ، ولا أضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام ، لكنه فى المعنى مستفهم عنه لأنك إذا قلت : عرفت زيداً أبو من هو؟ ، فمعناه : أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فلذلك جاز أن تقول : عرفت زيداً أبو مَنْ هو؟ ، برفع زيد ونصبه ، نظراً إلى لفظه تارة ، وإلى معناه أخرى " (١)

وجاء فى شرح التسهيل " وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيداً أبو مَنْ هو ، اختير نصبه ، لأن العامل متسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه ، لأنه والذى بعد الاستفهام شئ واحد فى المعنى ، فكأنه فى حيز الاستفهام ، والاستفهام مشتمل عليه ، وهو نظير قولهم : إنَّ أحداً لا يقول ذلك، وأحدٌ هذا لا يقع إلا بعد نفى ، ولكن لما كان هنا هو ، والمضمر المرفوع بالقول المنفى شيئا واحداً فى المعنى ، فتنزل بمنزلة واقع بعد النفى ومثله قول الشاعر (٢)

ولو سُئِلتْ عنى نوارٌ وأهلُها ∴ إذا أحدٌ لم ينطق الشفتانِ

ومثل : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو؟ ، بالرفع قول الشاعر (٣)

فوالله ما أدرى غريم لويته ∴ أيشتدُّ إنْ قاضاكِ أم يتضرعُ

الرواية : غريم بالرفع لما ذكرته ، ولو نصب لكان أجود (٤)

وفى الهمع " إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيداً أبو مَنْ هو ؟ جاز نصبه بالاتفاق ، لأن العامل مسلط عليه ، ولا مانع من العمل . واختلفوا فى رفعه ، فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه ، إذ المعنى : علمت أبو مَنْ زيدٌ ؟ وهو نظير قولك : إنْ أحدٌ إلا يقول ذلك ، ألا ترى أن (أحداً) إنما يقع بعد نفى ، لكنه لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل، وهو وضميره واحد صار كأن النفى دخل عليه (٥)

ولكن جب نصب أحد المفعولين إذا ولى (أرأيت) التى بمعنى : أخبرنى نحو : أرأيتك زيداً أبو من هو ؟

---

(١) شرح الزجاجى لابن عصفور ١/٣٢٠

(٢) قائله الفرزدق والبيت من الطويل - ينظر ديوان الفرزدق ٢/٨٧٠ ،شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٢١٦ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط/ عالم الكتب ط/ الثالثة ١٩٨٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ص٨٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات ط/ الأولى ١٩٨٢ ط/ دار الفكر

(٣) البيت من الطويل مجهول القائل ذكر فى الهمع ١/٤٩٧

(٤) شرح التسهيل ٢/٩٠ - ٩١

(٥) همع الهوامع ١/٤٩٧

جاء فى المقرب : " إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق ، فإن العرب تلتزم فيه الإعمال ، وذلك نحو قولك : أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ ولا يجوز رفع زيد ، لأن الكلام دخله معنى أخبرنى، وأخبر لا تعلق ، ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم : سَلْ أبو مَنْ زيدٌ ، وأما ترى أىُّ برق ها هنا ([1])

وفى شرح التسهيل " فلو كان الاسم المتقدم على الاستفهام بعد أرأيت بمعنى أخبرنى تعين نصبه نحو : أرأيت زيداً أبو مَنْ هو ؟ لأنه بمعنى ما لا يُعلق : قال أبو على ....، وكما لا يمتنع أرأيت بمعنى أخبرنى عن نصب مفعولين ، لكن منع من التعليق لا تقول : أرأيت زيداً أبو من هو؟ ، لأنه بمعنى أخبرنى ، فحفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال ([2])

وفى شرح الكافية : وأما قولهم " أرأيت زيداً ما صنع؟ ، بمعنى أخبرنى ،فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع فى زيد، بل النصب واجب فيه، ومعنى أرأيت : أخبر وهو منقول من رأيت بمعنى : أبصرت أو عرفت كأنه قيل : أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو أعرفتها أخبرنى عنها فلا يستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة لشئ ، وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولاً به لرأيت نحو : أرأيت زيداً ما صنع؟ ([3])

﴿ محل الجملة المعلقة من الإعراب ﴾

الفعل المعلق عن العمل فى الجملة بعده إما أن يكون من الأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد بحرف الجر ، فالجملة بعده فى محل نصب بعد إسقاط حرف الجر نحو : فكرت أيُّهم زيدٌ ، ففى الأصل : فكرت فى أيِّهم زيدٌ

وإما أن يكون من الافعال التى تتعدى إلى واحد بنفسها فالجملة بعده فى موضع مفعول به نحو . عرفت أيُّهم زيدٌ

وأما أن يكون من الافعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فالجملة بعده فى موضع نصب سدت مسد المفعولين نحو : علمتُ أيهم زيدٌ.

جاء فى شرح جمل الزجاجى " وإذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر نحو : فكرت ، أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عرفت ، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو : علمت، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة فى موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر نحو : فكرت أيهم زيدٌ كأنه فى الأصل : فكرت فى أيهم زيدٌ ، إلا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه ، وأوصلوا الفعل إليه بنفسه ،

([1]) المقرب لابن عصفور ١/١٢٠

([2]) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩١ وينظر الهمع ١/٤٩٧

([3]) شرح الكافية للرضى ٢/٢٨٢

وموضعه نصب ، لأن ما يصل إليه الفعل بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه ، نحو : أمرأتكَ بالخير ، وأمرتكَ الخيرَ، وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة فى موضع مفعوله نحو : عرفت أيُّهم زيدٌ.

وإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سدت الجملة مسد المفعولين ، نحو : علمت أيّهم زيدٌ . فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه ، ثم أعملت الفعل فيه، فنصبته نحو : علمتَ زيداً أبو مَنْ هو؟ ، كان الاسم المنصوب المفعول الأول، وسدت الجملة مسد المفعول الثانى . وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو عرفت زيداً أبو من هو؟ ، كان الاسم مفعولاً بعرفت ، باتفاق وأما الجملة ففيها خلاف.

فمنهم من ذهب إلى أنها فى موضع الحال ، وذلك فاسد لأن جملة المبتدأ والخبر إذا كانت فى موضع الحال جاز دخول الواو عليها ، ولا يتغير المعنى الذى كانت الجملة تعطيه قبل دخول الواو نحو : جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسه ، وإن شئت قلت : ويده على رأسه ، والمعنى واحد، وأنت لو قلت : عرفت زيداً وأبو من هو ؟ لم يكن معناه كمعنى : عرفت زيداً أبو من هو ؟ ألا ترى أن المعنى فى عدم الواو : عرفت أبو من زيدٌ ومع الواو : عرفت زيداً وعرفت أبو من هو ، فدل ذلك على أن الجملة ليست فى موضع الحال

ومنهم من ذهب إلى أنها فى موضع مفعول ثان ، وأنَّ عرفت ضمنت معنى علمت فتعدت إلى مفعولين ، كما ضمنت نبأت وأنبأت وأخبرت معنى أعلمتُ فتعدت تعديها . وذلك فاسد، لأن التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحه.

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الجملة بدل من زيد كأنك قلت :

عرفت زيداً عرفت أبو من هو ؟

فإن قيل : من أى أقسام البدل هذا ؟ فالجواب : إنه من بدل الشئ من الشئ ، فإن قيل : فزيد ليس بالجملة التى هى أبو من هو ؟

فالجواب : إنَّ ذلك على مضاف محذوف تقديره : عرفت قصة زيدٍ : أبو من هو، والقصة هى الجملة ([1])

وفى الهمع " الجملة بعد المعلق فى هذا الباب فى موضع المفعولين ساده مسدهما ، فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما فى : علمت زيداً أبو من هو ؟ فهى فى موضع المفعول الثانى

وأما فى غير هذا الباب ، فإن كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر ، فالجملة فى موضع نصب بإسقاطه نحو : فكرت أهذا صحيحٌ أم لا ؟ وجعل ابن مالك منه ([2]) "

([1]) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٣٢٠ - ٣٢٢ بتصرف وينظر المقرب ١/١٢٠

([2]) ينظر شرح التسهيل ٢/٩٢

فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً (١) أى إلى : وإن كان مما يتعدى لواحد فهى فى موضعه نحو : عرفت أيُّهم زيدٌ ؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فالجملة بدل منه (٢)

﴿ الأفعال التى يدخلها الإلغاء والتعليق ﴾

إن الإلغاء والتعليق مختصان بالأفعال القلبية المتصرفة لذا لا يدخلان الأفعال القلبية الجامدة مثل : هَبْ ، وتَعَلَّمْ ، فإنهما يلزمان صيغة الأمر.

أما ما عداهما من الأفعال القلبية المتصرفة ، فيأتى فيها الإعمال والإلغاء والتعليق فى الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، فتقول فى الإعمال للماضى :

أنت تعلم خالداً مقيما ، وللمضارع : أظن زيداً قائماً ، ولاسم الفاعل : أظان زيد عمراً قائماً ، ولاسم المفعول : مررت برجل مظنون أبوه ذاهباً ، فأبوه مفعول أول مرفوع لقيامه مقام الفاعل ، و (ذاهبا) مفعول ثان ، وللمصدر : أعجبنى ظنك زيداً عالماً .

وتقول فى الإلغاء للماضى : زيدٌ عالمٌ ظننْتُ ، وزيدٌ ظننْتُ عالمٌ وللمضارع : زيدٌ أظنُّ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ أظنُّ.

ولاسم الفاعل : زيدٌ أنا ظان قائمٌ ، فزيد مبتدأ ، و(قائم) خبره، وجملة أنا ظان متوسط بينهما ومع التأخر له، زيد قائم أنا ظان، فألغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ .

وتقول فى التعليق : أعجبنى ظنك ما زيدٌ قائمٌ ، ومررت برجل ظان أزيدٌ قائمٌ أم عمرو ؟

وجميع الأفعال المتصرفة يجرى المضارع منها ، والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول مجرى الماضى فى جميع الأحكام (٣)

---

(١) سورة الكهف الآية ١٩

(٢) همع الهوامع ٤٩٨/١ وينظر حاشية الصبان ٣٢/٢

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص٢٠٢،شرح الأشمونى٢٧/٢، التصريح ٢٥٦/١ - ٢٥٧

﴿الأفعال التى تلحق بأفعال القلوب فى التعليق﴾

قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها مع الاستفهام خاصة وهى :

١- نظر . نحو . قوله تعالى : فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً (١) ونحو قوله تعالى : " فَانْظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ "(٢)

٢- أبصر نحو : قوله تعالى " فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ (٣)

٣- تفكر : نحو قوله تعالى " أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِنْ جِنَّةٍ (٤)

٤- سأل : نحو قوله تعالى " يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ " (٥)

٥- استنبأ : نحو قوله تعالى : " وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ " (٦)

٦- فعل البلوى : كما فى قوله تعالى : لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً (٧)

جاء فى المغنى " إنما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم ، لأنه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول (انظر أيُّهم أحسنُ وجهاً ، واستمع أيُّهم أحسنُ صوتاً ، لأن النظر والاستماع من طريق العلم (٨)

٧- نزع : جاء فى شرح التسهيل " وأجاز يونس (٩) تعليق ما لم يوافقهن ، ولم يقاربهن ، وجعل من ذلك قوله تعالى " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ "(١٠) فضمة الياء عنده ضمة إعراب ، وعند سيبويه ضمة بناء (١١) وأى موصولة (١٢)

٨- نسى : فى شرح التسهيل "(١٣) وعلق نسى ، لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد ، ومنه قول الشاعر:

ومَنْ أنتم إنَّا نسينَا من أنتم ∴ وريحُكم من أىِّ ريح الأعاصير

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٩
(٢) سورة النمل من الآية ٣٣
(٣) سورة القلم الآية ٥ ، ٦
(٤) سورة الأعراف الآية ١٨٤
(٥) سورة الذاريات الآية ١٢
(٦) سورة يونس من الآية ٥٣
(٧) سورة هود الآية ٧
(٨) ينظر مغنى اللبيب ص٤١٨
(٩) فى شرح المفصل لابن يعيش ٨٧ " كان يونس يرى تعليق لننزعن ، وما كان نحوه من غير أفعال القلب نحو : اضرب أيهم أفضل على تعليق العامل "
(١٠) سورة مريم الآية ٦٩
(١١) " وأما سيبويه فكان يذهب إلى أنه اسم موصول بمعنى الذى ، وقد حذف العائد من صلته وأصله : أيهم هو أشد ، فحذف "هو" العائد المرفوع .... وحين حذف العائد من صلته اشبه الغايات من نحو قبل وبعد ، فإنه لما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم كذلك أيهم لما حذف من صلتها العائد الذى هو من تمامها وبه إيضاحها صار كحذف المضاف إليه فبنيت على الضم لذلك وموضعها نصب بالفعل الذى هو لننزعن . ينظر شرح المفصل ٨٧/٧ بتصرف
(١٢) شرح التسهيل ٩٠/٢
(١٣) البيت من الطويل لزيادة الأعجم ورد ذكره فى شرح الالفية ص٢٠٨ ، الهمع ٤٩٧/١

ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين (١)

لَمْ أَرَ مثْلَ الفتيانِ فى غَبنِ الـ .·. أيامِ يَنْسَوْنَ ما عَوَاقبُها (٢)

فقد وجهه بعض النحويين إلى : ينسون ، أىَّ شئ عواقبُها على التعليق، وهو جائز.

٩- رأى: بمعنى أبصر جاء فى شرح جمل الزجاجى : وزعم المازنى (٣) أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى ابصرت ، وإن لم تكن من أفعال القلوب ، فتكون فى ذلك بمنزلة سل ، لأنها سبب من أسباب العلم ، واستدل بقول العرب (٤) أما ترى أى برق ها هنا ؟

وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون (ترى) بمعنى علم ، كأنه قال : أما تعلم أى برق ها هنا ؟ وإذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ، لأن التعليق بابه أن يكون فى أفعال القلوب (٥)

﴿الفرق بين الالغاء والتعليق﴾

جاء فى شرح المفصل " اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً والتعليق إبطال عمله لفظاً لا تقديرا، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقا ، ولما كان التعليق نوعاً من الالغاء لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه ، وهى أفعال القلب ، وهى علمت وأخواته، وإنما تعلق إذا وليها حروف الابتداء نحو: الاستفهام وجوابات القسم فيبطل عملها فى اللفظ وتعمل فى الموضع (٦)

وفى شرح الكافية " الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل أن التعليق إبطال العمل لفظاً لا معنى ، والإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى، فالجملة مع التعليق فى تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو :

---

(١) البيت من المنسرح لعدى بن زيد العبادى ورد ذكره فى ابن يعيش ١٥٢/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٢/٥

(٢) شرح التسهيل ٩٠/٢

(٣) المازنى : هو بكر بن محمد من بنى مازن الإمام أبو عثمان المازنى من مصنفاته النحوية (علل النحو ، تفسير كتاب سيبويه) توفى سنة ٢٤٩ هـ - ينظر أخبار النحويين البصريين ص٨٥ ، معجم الأدباء لياقوت الحموى ١٠٧/٧ مراجعة وزارة المعارف العمومية ط/ دار إحياء التراث العربى - بيروت لبنان ط / الاخيرة .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٢٣٦/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٢٠٨

(٥) شرح جمل الزجاجى ٣٢٠/١ وينظر شرح التسهيل ٨٩/٢ ، مغنى اللبيب ص٤١٦ ، شرح الأشمونى ٣٢/٢ ، الهمع ٤٩٨/١

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧

علمت لزيدٌ قائم وبكراً فاضلاً ،على ما قاله ابن الخشاب ، وأما الإلغاء، فالجملة معه ليست بتأويل المفرد.

فمعنى زيدٌ علمت قائمٌ :زيد فى ظنى قائمٌ ، فالجملة الملغى عنها لا محل لها ، لأنه لا يقع مفرد موقعها ، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل، والفرق الآخر: أن الإلغاء أمر اختيارى لا ضرورى ، والتعليق ضرورى وقيل : الجملة الملغى عنها فى نحو : زيد قائم ظننت مبنية على اليقين، والشك عارض بخلاف المعلق عنها . وليس بشىء ، لأن الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين ، ولا شك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف ، فنحو : زيدٌ قائمٌ ظننت بمعنى: زيدٌ قائمٌ فى ظنى ، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيا على اليقين (١)

وفى التصريح " أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

(أحدهما) أن العامل الملغى لا عمل له ألبتة لا فى اللفظ ، ولا فى المحل، وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ ، فيجوز على اعتبار المحل : علمت لزيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك من أموره ، بالنصب لغير(عطفاً على المحل) أى محل جملة زيد قائم ، فإنها فى محل نصب على المفعولية لعلمت، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب ، وفى هذا المثال فائدتان :

إحداهما : أنه من محل الخلاف قال أبو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب :

أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان (٢) أنها فى موضع نصب .

الثانى : للكوفيين لا موضع لها ، وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له .

والثالث : للمغاربة لا موضع لها أيضا إلا أن الأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم ، فصارت قاصرة لا تتعدى، وصارت الجملة جوابا له.

الفائدة الثانية : أنه إنما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة ، فتقول : علمت لزيدٌ قائمٌ وغير ذلك من أموره ، ولا تقول : علمت لزيدٌ قائمٌ وعمرو ، لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل ، فإن كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح أن تتعلق به ، وإلا فلا قال كثير عزة :

وما كنْتُ أدْرى قبلَ عزةَ ما البكا ∴ ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولَّت

---

(١) شرح كافيه ابن الحاجب للرضى ٢/٢٧٩ - ٢٨٠

(٢) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان كان بصريا كوفيا أخذ عن ثعلب والمبرد ، كان يميل إلى مذهب البصريين ت ٢٩٩ هـ ينظر - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص١٥٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار المعارف ط/ الثانية ، بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١/١٨ - ١٩ ط/ المكتبة العصرية.

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله : ما البكاء الذى عُلّق عن العمل فيه قوله أدرى ... فالمعنى وما كنت أدرى أى شئ البكا ، وصح عطف موجعات على محل الجملة ، لأنه يؤدى معنى الجملة ، لأن معنى ، ولا موجعات القلب ، ولا موجعات قلبى وهو فى معنى : قلبى له موجعات

و(الوجه الثانى) من وجهى الفرق بين الإلغاء والتعليق أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظاً ، فلا يجوز معه الإعمال نحو : ظننت ما زيداً قائماً بنصبهما ، وسبب الإلغاء مجوز للإعمال والإهمال ، فيجوز زيداً ظننت قائماً بنصبهما مع التوسط ، وزيداً قائماً ظننت ، بنصبها مع التأخير ([1])

نستخلص مما سبق أن التعليق نوع من الإلغاء ، فالجملة معه مرفوعة فى اللفظ منصوبة فى المحل ، ولذلك يعطف على محل الجملة المعلقة بالنصب لفظاً ومحلاً ، وأن الإلغاء أمر جائز ، والتعليق واجب .

([1]) التصريح للشيخ خال الازهرى ١/٢٥٧ - ٢٥٨

﴿ الخاتمة ﴾

ويعد هذه الرحلة مع أفعال القلوب أبرز أهم النتائج التى توصلت إليها :

- أن أفعال القلوب سميت بهذا الاسم لقيام معانيها بالقلب.

- الأصل فى الفعل القلبى الإعمال إذا تقدم فى الجملة على المفعولين ولكن جوز بعض النحاة إلغاءه مع التقدم على المفعولين.

- الأرجح إلغاء الفعل القلبى إذا تأخر عن المفعولين ، فيعرب المفعولين على الابتداء ، ويكون الفعل القلبى فى تقدير ظرف متعلق بالخبر، وذلك فى نحو : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ تقديره : زيدٌ منطلقٌ فى ظنى ، ويجب إلغاؤه عند الكوفيين إذا وقع بين الفعل ومرفوعه فى نحو : قام أظن زيد

- الجملة المعلق عنها العامل يعطف عليها جملة أخرى منصوبة لفظاً ومحلاً

- الإلغاء حكمه جائز أما التعليق فيكون حكمه جائزاً إذا تقدم أحد المفعولين على اسم الاستفهام.

﴿ فهرس المصادر ﴾

١) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ت/ محمد إبراهيم البنا ط/ دار الاعتصام – القاهرة
٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق رجب عثمان محمد وزميله الناشر مطبعة الخانجى ط/ الأولى ١٩٩٨م.
٣) الأصول لابن السراج ت د / عبد الحسين الفتلى ط / مؤسسة الرسالة– بيروت ط/ الثالثة ١٩٨٨م
٤) أوضح المسالك لابن هشام بضياء السالك تأليف محمد عبد العزيز النجار ط/ مطبعة السعادة ط/ الثانية ١٩٨٣م
٥) الأمالى الشجرية لأبى السعادات بدون طبعة
٦) أنباه الرواة على أنباه النحاة ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ الأولى١٤٠٦ –١٩٨٦ م
٧) البحر المحيط لأبى حيان الاندلسى ط/ الثانية ١٩٩٠ م ط/ دار إحياء التراث العربى – بيروت .
٨) بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية.
٩) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الازهرى ط/ المطبعة الازهرية ط/ الثانية ١٣٢٥ هـ – ١٩٣٨ م.
١٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط/ دار إحياء الكتب العربية
١١) شذرات الذهب لابن العماد ط/ دار الفكر .
١٢) شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ت/ عبد العزيز رباح وزميله ط/ دار المأمور للتراث ط/ الأولى ١٩٧٩ م
١٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط/ دار إحياء الكتب العربية
١٤) شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد ط/ دار الجيل – بيروت.
١٥) شرح التسهيل لابن مالك ت د/ عبد الرحمن السيد وزميله ط/ هجر ط/الأولى ١٩٩٠م
١٦) شرح شذور الذهب لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ المكتبة العصرية – بيروت ط/ الأولى
١٧) شرح الشواهد للعينى بحاشية الصبان ط/ دار إحياء الكتب العربية.
١٨) شرح الكافية للرضى ط/ دار الكتب العلمية – بيروت
١٩) شرح المفصل لابن يعيش ط/ مكتبة المتنبى
٢٠) شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمى ت د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط/ دار الغرب الإسلامى
٢١) شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى على الشلوبين تحقيق د/ تركى بن سهو ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط/ الثانية ١٤١٤ – ١٩٩٤م.

٢٢)شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت / عبد الباقى ط/ عالم الكتب ط/ الثالثة ١٩٨٣م.
٢٣)طبقات الشعر والشعراء لابن قتيبة ط / عالم الكتب ط/ الأولى.
٢٤)طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى شرح محمد شاكر
٢٥)طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ الأولى ١٩٨٦م.
٢٦)الفصول الخمسون لابن معط تحقيق ودراسة محمود الطناحى ط/ البابى الحلبى
٢٧)الفهرست لابن النديم ط/ دار المعرفة – بيروت
٢٨)الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون – الناشر / الخانجى ط/ الثالثة ١٩٨٨م
٢٩)الكليات معجم فى المصطلحات اللغوية لأبى البقاء الكفوى تحقيق د./ عدنان درويش وزميله الناشر / دار الكتاب الإسلامى – القاهرة.
٣٠)لسان العرب لابن منظور ط/ دار المعارف
٣١)مرآة الجنان لليافعى ت/ عبد الله الجبورى ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط/ الأولى ١٩٨٤ م
٣٢)المساعد على تسهيل الفوائد ت / محمد كامل بركات ط/ الأولى ١٩٨٢ ط/ دار الفكر
٣٣)معانى القرآن للفراء ت/ محمد على النجار ط/ الدار المصرية
٣٤)معجم الادباء لياقوت الحموى ط / دار إحياء التراث العربى بيروت ط/ الأخيرة
٣٥)معجم الشعراء للمرزبانى ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط/ الثانية
٣٦)مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى ط/ صبيح
٣٧)المفصل للزمخشرى عن شرح المفصل لابن يعيش ط/ المتنبى
٣٨)المقتضب لأبى العباس المبرد ت / محمد عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الاسلامية.
٣٩)المقرب لابن عصفورت/أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ط/الأولى ١٩٧١بدون مطبعة
٤٠)نشأة النحو للشيخ الطنطاوى ط/ مطبعة وادى الملوك – القاهرة – ط/ الرابعة ١٩٥٤م.
٤١)همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ت / أحمد شمس الدين منشورات / دار الكتب العلمية .
٤٢)وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس ط/ دار صادر بيروت.